

الفصل الثالث

التشابه الزائف: فشل الدول القومية

«إن الأسباب الكامنة للخلاف والمعارضة، موجودة في طبيعة الإنسان، ونظراً لصعوبة إزالة أسباب الصراع، فإنه من الأفضل التفكير في وسائل للتحكم في آثارها».

(جيمس ماديسون).

* * *

إن كلا من الآمال والمخاوف الإنسانية – إضافة إلى التكنولوجيا العالمية الجديدة، فضلاً عن الوعي العام الحديث – قد أسهمت في خلق الحاجة إلى أجندة عالمية جديدة. وتتضمن هذه الأجندة – في المقام الأول – القضايا القديمة في أشكال جديدة، وهي: التحكم في التغيير دون عنف، وتسوية النزاعات دون حروب، وكذلك إدارة الاقتصاد العالمي الحقيقي، والذي قارب على الانهيار نتيجة عدم وجود المؤسسات القادرة على خلق مناخ عمل مقبول، يمكن التنبؤ به. إن ثلثي العالم بحاجة إلى طرق جديدة للتنمية، لا تأخذ في الحسبان، حاجات النمو الاقتصادي فحسب، ولكنها تعتبر كذلك مدى اللهفة لتحقيق عدالة أكثر، ومدى العواطف الجياشة نحو هوية ثقافية.

وتركز الأجندة الأضواء حالياً على إدارة البيئات الكوكبية الطبيعية (أعماق البحار، وقاع المحيط، والقطب الجنوبي والطقس، والفضاء الخارجي)، وحماية الموارد الطبيعية

المشتركة (التربة، والغابات، ومصائد الأسماك، والمياه العذبة)، والدورات الطبيعية العالمية مثل (الحرارة والرطوبة والطاقة) .

ويتطلب العمل المشترك والجماعي حول هذا المدى من القضايا، إعادة التفكير في: ماذا نعنى بكلمة « دولى »؟؛ لأن كل هذه الموضوعات تصل بعمق إلى ما كان يدخل من قبل فى دائرة اختصاص كل بلد، فيما يسمى بالشئون الداخلية .

إلا أن الذى يجعل من وجود أجنده دولية، أمراً ضرورياً فى كل هذه المتطلبات، هو أن ذلك كله أصبح ممكناً الآن . فثلاثمائة عام من الاكتشافات العلمية والمخترعات التكنولوجية، جعلت من نشر المعرفة أمراً ممكناً، وهذا بدوره مكن الناس فى أى مكان تقريباً من تكوين خيارات سياسية جديدة عن كيف يتم حكمهم؟ وبواسطة من؟ ولأى أهداف؟

ولاشك أنه بسبب هذه الخيارات الجديدة المخيفة، فإن المؤسسات المنهارة والمعايير البالية، والافتراضات العتيقة فى فترة الأربعينات أصبحت بحاجة إلى شىء أكثر من جراحات التجميل . فقد لاحظ أرسطو أن الأطباء يتعلمون ما هى الصحة من خلال دراسة الأجساد، التى غابت عنها الصحة؟ ويمكن لنا أن نتعلم الكثير من التشخيص بروح غير يقينية متشابهة، وأن نعرف لماذا لم يؤد كثير من الأنظمة العالمية الجديدة على مر التاريخ إلى ظهور نظم دائمة، تحقق التعبير السلمى .

إن جاذبية التشابه قوية؛ فالأمريكيون الذين اعتادوا تطور الدولة القومية الأمريكية يميلون إلى افتراض أن النظام العالمى المرغوب يمكن أن يظهر كخطوة طبيعية تالية على غرار التجربة الأمريكية . وفى حالة أمريكا، أصبحت المستعمرات ولايات، ثم أصبحت الولايات اتحاداً كونفيدراليا، الذى تحول بدوره إلى اتحاد فيدرالى، ومن ثم أعتقد بعض المفكرين أن النظام العالمى يعنى ظهور قوة عظمى ذات سيادة تفرض الضرائب، وتخطط وتقود شعوب العالم، وتلقى دوائر الاختصاص والحقوق السياسية التى تفصل بين الشعوب .

ولم تقتصر فكرة الحكم المهيمن هذه على الأمريكيين فقط، فبشكل أو بآخر فإن منطق الدولة القومية جذب معظم فلاسفة النظام العالمي. فقد كان مؤسسو الإمبراطورية الرومانية، والثورة اللينينية، وعصبة الأمم، وألمانيا فوق الجميع، ومنطقة الرخاء المشترك لليابان وشرق آسيا، ومئات المشروعات عن الحكومة العالمية. كل هذه الأفكار والحركات ركزت جميعها على التأسيس، والبناء، والسلطة، كما سعت للبحث عن ترتيبات، يمكن من خلالها خلق دولة ذات سيادة موحدة أو مجموعة من الدول ذات السيادة، تستطيع أن تفرض الضرائب وتخطط وتقرود أغلبية سلبية من الشعوب. وقد اعتبر البعض الأمم المتحدة محطة انتقال نحو الحكومة العالمية، على الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعوب، الأمر الذي جعل من غير المحتمل منذ البداية أن تبقى قوة واحدة أو مجموعة من القوى مسؤولة عن القيادة لمدة طويلة.

هذه النظرة الطبيعية – ولكن الخاطئة – ترى أن حكم العالم سوف يشبه حكم قبيلة أو أمة وليس أكثر من ذلك. إن الشكل الأعلى للنظام هو الدولة القومية، التي ادعت صلاحية السلطة للحكم، عن طريق ممارسة قيادة نفر قليل لمصلحة (وفى معظم الأحيان على حساب) الكثيرين. فهل سيكون الحكم على المستوى العالمي على المنوال نفسه؟ إن استقراء التاريخ يقول: نعم.

ولحسن حظ مصير البشرية – ولو أن ذلك يزعم المخططين والمديرين – فإن التوقعات والطموحات بحياة حقيقية للرجال والنساء فى هذا القرن أثبتت أنها متباينة إلى حد كبير بالنسبة لهياكل السلام الثابتة، مع وجود سلطات مركزية مسؤولة عن فرض الضرائب والتخطيط والإدارة. فالأفكار حول بناء النظام العالمي التي تمحضت عن الحرب العالمية الثانية، لم تصمد أمام الاندفاع السريع للعلم والتكنولوجيا، والتحركات الكبرى الجماعية للشعوب، ومناقشات القوى العظمى، وطموحات وتطلعات الأمم الجديدة، واستيقاظ الطبقات والأجناس والأعراق المغمورة، وإلحاح بسطاء الناس الذين اعتبروا أن حقوقهم العالمية أكثر أهمية من النظام العالمي، ونظموا أنفسهم للنضال والكفاح من

أجل التحديث الذى شعروا أنهم قد تخلفوا عنه طويلاً.

وهناك المزيد الذى يمكن إضافته إلى الحيلة الأخلاقية فى هذه القصة؛ فالיום نجد أن الحكومات القومية نفسها.. مع كل ضرائبها المتزايدة، وبنوكها المركزية وسلطاتها التخطيطية، غير قادرة بشكل واضح على الاستمرار فى أداء وظائفها بكفاءة. الذين ينصحون بالحكومة العالمية، عليهم أن يكونوا حذرين فى استخدام الحكومة القومية كنموذج.

وفى الوقت الحالى أصبح الدليل دامغاً، بأن كل حكومة قومية قد تجاوزت الحد، وهذا واضح بالتأكيد فى الديمقراطيات الصناعية المنكوبة بالتضخم والبطالة، والتلوث، واكتظاظ المدن، وعدم الأمن، وإدمان المخدرات، وجرائم المراهقين، وكان هذا صحيحاً ومميتاً فى النظام السوفيتى، غير القادر على إطعام جماهيره والخائف من أن يتركهم يهربون، كما أنه حقيقى أيضاً فى النموذج الصينى، الذى تعود حكامه على الحديث بصراحة عن «السنوات العشر الضائعة» أثناء الثورة الثقافية والتطاحن السياسى الداخلى. وبعد التصدى بعنف للمظاهرات فى ميدان «تيانانمن»، اختار حكام الصين أيضاً فقدان سنوات أكثر؛ خوفاً من ذلك الخليط المتفجر من الشباب والتعليم. وهو واضح أيضاً فى أغلب البلاد النامية غير القادرة على الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، أو تجنب أسوأ أخطاء الثورة الصناعية فى مراحلها الأولى.

وقد استمر القادة السياسيون فى الاحتفاظ بوجهة شجاعة، ولكن عجزهم عن اتخاذ القرار أصبح مرثياً أكثر فأكثر. وقد اتضح أن التخطيط الاقتصادى المركزى، الذى أصبح شائعاً فى جميع أنحاء العالم بواسطة الديمقراطيات الصناعية التى لم تمارسه بنفسها، قد ألقى جانباً بواسطة النماذج الرئيسية التى مارست هذا التخطيط. كما أن الشركات عابرة القومية التى تحملت هجوم بعض الحكومات عليها – بينما رحب بها البعض الآخر – استطاعت أن تكيف تطلعاتها وسياساتها وممارساتها؛ لكى تتواءم مع الحياة فى عالم يتزايد فيه اعتماد الدول على بعضها، أكثر من قدرة الحكومات على التواءم.

وهناك بروليتاريا جديدة، تتدفق عبر الحدود الدولية بأعداد هائلة، بينما تشكل الخصومات والنزاعات العرقية، والدينية والانفصاليون المحليون، ظواهر تهدد وحدة الأمم، التي استقرت منذ وقت طويل. وقد كان كل من: (الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وسيريلانكا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وإثيوبيا، والأردن، ولبنان، وكندا)، نماذج حالية وخيارات مطروحة لهذه الصراعات في أوائل التسعينيات.

إلا أن جزءاً من المازق يكمن في أن المؤسسات التقليدية للسيادة الوطنية قد صممت بطريقة سيئة لا تلائم نوعية المشاكل التي تواجهها الآن. وفي العالم الحقيقي فإن أجندة الأحداث تتكون في معظمها من مشاكل التأديب المشترك، ومشاكل ما بين الإدارات، ومشاكل ما بين المهن. وحتى الآن فإن الحكومات لم تنظم على هذا النحو بعد، حيث إن وضع سياساتها يميل إلى التقييد بالحدود الاصطناعية، التي بقيت من تاريخ التفكير العقلاني (الفيزياء، الأحياء، الاقتصاد والإثنوبولوجيا)، ومنذ تاريخ نشاط الحكومات في الأزمنة الأكثر بساطة (التعدين، التجارة البحرية، الغابات، تنظيم التجارة)، ومن المهن التاريخية (القانون، الطب، الهندسة).

وكنتيجة مباشرة فإن الوكالات الحكومية القومية في مجموعها مازالت غير منظمة، لكي تواجه المشاكل التي تتعدى النظم والتخصصات والبيروقراطيات، ولكي تزيد من الوعي بارتباط الأشياء بعضها ببعض؛ ولكي تشجع التدريب التكاملي، والتوظيف، واتخاذ القرار. وبدلاً من ذلك.. فإن كل حكومة هي في الأساس مجموعة من الوزارات الرأسية، حيث تتصاعد التوصيات إلى أعلى وتهبط الأوامر إلى أسفل. ولكن كلاً من هذه الوزارات (بما فيهم القابعين في هذه الأهرامات الورقية)، يعرف أن القرارات المعقدة التي تدخل حيز التنفيذ هي في معظمها ناتجة عن تلك المفاوضات الجانبية، وهي التي نسميها «عمل اللجان»، ويسميها اليابانيون «الإجماع»، وتعود الشيوعيون تسميتها – وإن لم يطبقوها فعلياً – «القيادة الجماعية».

أما الجانب الآخر من المعضلة، فهو أن أنواع المشاكل التي تواجهها الحكومات القومية الآن، هي بوضوح مشاكل دولية من حيث مدى مسبباتها وآثارها، فقيمة النقود، ودورات التضخم والكساد، والتهديدات للنظم البيئية، وإنتاج وتوزيع الثروة، وأمن الأشخاص، وتدفق المعلومات «الذى يمثل القوة الدافعة لكل هذه العوامل»، أصبحت حتمية دولية وبدرجة متزايدة؛ ففي الحكومات، حتى حكومات الأمم التي توصف بالأعظم - سواء من حيث التسليح أو الصناعة أو العلم أو الأرض أو حجم السكان - نجد أن القوى التي تدفع نحو التغيير، وتهدد السلام مرتبطة بدرجة أكثر وأكثر، بالقوى الموجودة في دواوينها ولجانها الاستشارية، وعواصمها.

وهناك مثال صارخ على كلتا المعضلتين قد ظهر على نحو مؤلم لعقدين من الزمان، ويتمثل في عدم قدره الديمقراطيات الصناعية على أن تطور سياسة للطاقة بالدرجة التي جعلت أي شيء أشبه بعود ثقاب جاهزاً لإشعال المشكلة التي يواجهونها معاً. فقبل ١٩٧٣ على سبيل المثال، لم يكن هناك فرع من أفرع الحكومة الأمريكية (أو منظمة دولية أيضاً)، مسؤولاً عن العناية بقضية الطاقة. فالمسؤوليات كانت موزعة حول البترول والغاز والفحم ومبعدة كأجزاء في موضوع غير مدروس يسمى (الطاقة)، والتي تتضمن ضوء الشمس، وتكوين السحب، وحركات المحيطات، ودرجات الحرارة، والتكنولوجيا الصناعية، والتجارة، والاستقرار النقدي، والاستقلال الوطني، ونماذج الإسكان، والنقل، وتعبئة السكان وأكثر من ذلك. وهذا قد حجب حقيقة، أن حقل الطاقة - في نهاية الأمر - هو السياسات في امتدادها ومنتهاها، وهذه مسألة كونية.

وحتى وقت قريب للغاية، دعمت الطاقة الرخيصة النمو الصناعي بالإضافة، إلى كون الماء والهواء مجانياً، ولم تكن البيئة القضية الرئيسية، أو الشغل الشاغل لأي شخص. وكلما تطور الاقتصاد وتقدم، تزايدت الحاجة إلى الطاقة. لذلك فإنه مع بداية السبعينيات كان معدل استهلاك الفرد للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، يعادل ثمانية أضعاف مثيله في بقية دول العالم، وهذا لم يكن ينظر إليه كمشكلة، أكثر من

كونه مذهباً للنمو النموذجي، وكان من المعتقد أن المشكلة تكمن في جانب العرض .

فقبل ١٩٧٣ عرف كل واحد ماذا تعنى كلمة «السياسة»، فهي تعنى المساعدة في إتاحة عرض وفير للطاقة بأرخص الأسعار؛ من أجل توسيع النمو الاقتصادي (لأى غرض) ورفع إنتاجية العمل، ولهذا كات الترتيبات المؤسسية ملائمة ومناسبة بشدة، ولكنها لم تكن معدة للتعامل مع - أو حتى التفكير بوضوح في - الأزمات التي ظهرت بعد ١٩٧٣ . فبعد ذلك العام، وبقيادة العرب، تجمع معظم مصدري البترول في كارتل (تكتل) أطلق عليه الأوبك، لرفع الأسعار أربعة أضعاف أسعار عام ١٩٧٣، وفي نهاية الأمر اثني عشر ضعفاً. ولم تتمكن الدول الكبرى المستهلكة للبترول - والتي اخترعت الكارتلات - من تأييد وضع البراءة المنتهكة. وبسبب الحظر العربي والزيادات الضخمة في الأسعار التي قررتها الأوبك، ظهر وعى جديد بأن الطاقة في طريقها إلى أن تكون مكلفة، وأن التدفقات الدولية الضخمة من رأس المال الاستثماري سوف تكون بهذه الطريقة معكوسة، وأن أمريكا الشمالية وغرب أوروبا واليابان معتمدون بشكل خطير على بترول الشرق الأوسط، وأن البترول ربما ينضب خلال جيل واحد على أية حال، وأن استغلال الفحم والانشطار النووي كبدايل رئيسية للبترول في المدى القصير سيزيد من مشكلات التلوث البيئي والمشكلات الأمنية، وأنا كنا نهدر الطاقة، دون تطوير بدائل طويلة المدى سريعة وكافية سنحتاجها عاجلاً .

فلاحتياطات المعلومة من البترول في أواسط السبعينيات، من المقدر لها أن تنفذ خلال عقود قليلة -عاجلاً أو آجلاً- ومن ثم أصبحت الحاجة إلى بدائل مكثفة على أولويات القائمة . والبدائل المحتملة في حالة ظهورها كانت الغاز الطبيعي والفحم، والانشطار النووي، والبترول من الرمال والصلصال، والغازات والسوائل المصنوعة من الفحم، والطاقة المتجددة (ضوء الشمس، والرياح، والبراكين، والأشجار، والخلفات البشرية والحيوانية، والنباتات، والمد والجزر، والاختلافات الحرارية في المحيط المداري، والانشطار النووي، والذي يعد - ويحق - احتمالاً بعيداً، أما الطاقة المتجددة فقد غدت

بشكل خاطيء كالكثابة فى الهواء).

وبعد ذلك بوقت ليس بطويل، بدأ الناس ينزعجون بالتأكد من ظواهر مثل الدخان فى المدن، والأمطار الحمضية، وزيادة درجة حرارة الكون، وإدراك أن الفحم والبتروى كانا المتهمين الرئيسين (ومن إحدى العلامات الدالة على ذلك، أنه خلال ثلاثين عاماً الأخيرة، انبعث فى الغلاف الكونى ميلون طن من ثانى أكسيد الكربون، نتيجة استعمال هذين المصدرين). وقد علمتنا السوق وارتفاع الاسعار، جميعاً كيف نستخدم طاقة أقل؛ ففى الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٦، كان إجمالى الطاقة الأمريكية عند مستواه، وانخفض بالفعل إطلاق غاز أكسيد الكربون، بينما اتسع «النشاط الاقتصادى» فى الغالب بـ ٤٠٪.

وقد أصبح واضحاً جداً منذ منتصف السبعينيات أن العالم قد يتعرض لمعضلة طاقة عميقة، دون تركيز واضح على كفاءة الطاقة، والاندفاع القوى نحو الطاقة المتجددة، وأبعاد جديدة كاملة للتعاون على المستوى العالمى، بينما أدى توصل الدول الصناعية لصفقة جيدة للحفاظ على الطاقة - بعد اكتشاف مزيد من البترول وتلين أسعار الطاقة العالمية - إلى خلق تصور أو توهم بأن المشكلة قد تلاشت. ولذا وبينما نحن نقرب من منتصف التسعينيات، ما الذى سيصبح وقود المستقبل؟ فمن الواضح أن الفحم ستكون له تأثيرات جوية ضخمة، لم تُدرك منذ عقدين مضياً. أما المتحمسين للطاقة النووية فمازالوا لم يقوموا بواجبهم فى توفير الأمان الكافى، من حيث الاستعداد للنشاط الإشعاعى والانتشار النووى.

أما التركيز على اللجان عبر الحكومية والاستثمار الحكومى فى بدائل الوقود الحفرى، فمازال مهماً بخطورة، ومحل اهتمام ضعيل بشكل يدعو للرتاء، كما أن الديمقراطيات الصناعية أصبحت أكثر اعتماداً على البترول مع الجنوح نحو الشرق الأوسط، أكثر من أى وقت مضى، وفشلت السياسة فى خلق نافذة مغرية لقادة الدول المنتجة للبترول للمرور منها؛ إذ قدم العراق فرصة لدول الأوبك مرة أخرى لتجميد الأسعار والإمدادات

اليومية من البترول .

وبعدئذ وفي صيف ١٩٩٠ خلق الرئيس العراقي صدام حسين أزمة حادة، عندما حاول خطف وابتلاع جاراته الصغيرة والغنية في الجنوب - وهي الكويت - في محاولة للسيطرة على خمس الإنتاج العالمي من البترول، ونوقش رد الفعل العالمي على هذه الأزمة الأولى، بعد انتهاء الحرب الباردة، في سياقها الأمني في الفصل السادس . والنقطة هنا هي أن فشل سياسة الطاقة كمثال صارخ لعجز معظم الحكومات القومية القوية على مستوى العالم، التي لم تستطع النظر بعيداً بشكل كاف إلى المستقبل؛ لكي تحكم بفطنة وحذر على الحاضر .

إن النجاح المبكر للدول القومية نتج عن قدرتها على تجميع القوى في أيدي القلة؛ للحفاظ على احتكار حكومي فعال على القرارات المهمة عن الحكم والسلطة والإدارة كسياسة محلية تؤثر على الأمن والرخاء لشعوبهم . وقدراتهم الحالية هي المرآة العاكسة لقدراتهم السابقة، وعدم قدرة على مسايرة توقعات الأغلبية، واتجاه الغالبية إلى أن تضع المسائل في أيديها، وذبول السياسة الداخلية تحت تأثير عاصفة المعلومات والتأثيرات الخارجية .

إن القوة في الواقع تناسب من النظم القومية في ثلاثة اتجاهات في آن واحد، (وسوف أتخذ من الخبرة الحالية للولايات المتحدة مثلاً توضيحياً ليس فقط لأنني لاحظتها، واستقرتها عن قرب، ولكن لأن انسياب القوة من واشنطن كما أعتقد هو الرائد لاتجاهات مشابهة في بلدان متقدمة أخرى) .

أولاً: وعاء الحكومة القومية ينساب من القمة، حيث يحصل الكثيرون على التعليم الكافي؛ ليصروا على المشاركة في القرارات المؤثرة على حقوقهم الجديدة المفهومة ومصائرهم وأقدارهم الغامضة على الفهم . وفي الولايات المتحدة فإن المؤيدين للانفتاح هم الطلبة المحتجون، وجماعات المستهلكين، والشركات القانونية للمصلحة العامة،

والدور المميز لهذا اللطيف من المواطنين... كلها قد سحبت من كبار الرسميين فى واشنطن القدرة على الحكم دون إخبار الشعب بما يفعلونه، وللحقيقة فإن القدرة على الحكم حتى فى ظل الانفتاح قد ضعفت .

وقبل فترة طويلة من ثورة ريجان، والتي بادرت بالقيام بدور الحكومة الفيدرالية كحصان قائد فى صنع السياسة الداخلية، فإن مئات من المجتمعات المحلية قررت أن تتبنى سياسات خاصة بها من السكان، والنمو، وحماية البيئة، واستخدام التخطيط والسلطات الإقليمية لتدعيم المستقبل المستقل لها. وفى الثمانينيات فإن التآكل المتعمد للحكومة الفيدرالية (باستثناء وزارة الدفاع)، ساعد فى بروز روح جديدة لقيادة المحافظين، حيث اتخذت الولايات الكثير والكثير من المبادرات فى التعليم، والرفاهية، ومحاربة الجريمة، والبيئة. وفى الولايات المتحدة على الأقل، تتم الآن مراجعة مسألة التركيز التاريخى الطويل للسلطات فى المركز فى واشنطن. وكان من السهل التركيز على الاتجاهات المتشابهة فى السلطة القومية فى كل قارة، وحتى قبل التطورات التى حدثت فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى كأمثلة متطرفة لشعوب تنتزع السلطة من قياداتها المعمرة.

كما أن السلطة أخذت تتسرب من الحكومات القومية من خلال جوانبها أيضاً، فالمشروعات غير الحكومية أسرع بالتأكد من غيرها، وأقل تقيداً بالسلطات القومية، وذات معدلات طويلة المدى فى التخطيط عن الوكالات الحكومية، وهذا يفسر لماذا أصبحت الأعمال عابرة القومية ناجحة، وهى تمثل أكثر من ثلثى التجارة الدولية، والتي أصبحت ضمن الصفقات الداخلية للشركات الدولية. وهذا يفسر أيضاً لماذا أصبحت الزيادة فى معدلات التوظيف - حتى تلك المملوكة بالكامل للحكومة - مرتبطة بالمنظمات غير الحكومية. فالتنمية والأبحاث المتقدمة، والخدمات القانونية للفقراء، والتبادل الثقافى والتعليمى، والولايات المتحدة للخدمات البريدية، وجمع الضرائب، وإنتاج الأسلحة كلها أمثلة قليلة من كثير، من الأمثلة الأمريكية.

كما أن بعضاً من القوة اللازمة لصيغ السياسة ينبع من الجامعات، والمعاهد البحثية،

والمعامل، وصهاريج التفكير، وجماعات التحليل السياسى، والتي تسهم كل عام بنصيب متزايد من التفكير الاستراتيجى، والتنبؤ، والتخطيط طويل المدى المستخدم بواسطة الحكومة، وهذا الاتجاه متقدم إلى أبعد مدى فى الولايات المتحدة، ولكنه يبرز أيضاً بقوة فى غرب أوروبا واليابان فبعض صهاريج التفكير، غير الحكومية يتم تمويلها فى معظمها أو جميعها بواسطة وكالات حكومية، ويصدق ذلك تماماً على الأكاديميات العلمية حتى فى الولايات المتحدة، ولكن هذه الأكاديميات تشعر بالخصوصية، وأفضلها تكون محمية بأهمية ونفوذ علمائها ومفكرها، الأمر الذى يمنعها من التصرف كمجرد مندوبين للحكومات، التى تدفع الفاتورة أو التكاليف.

إن التركيز الاستراتيجى لغير الحكوميين على قضايا السياسة طويلة المدى، يعنى أحياناً أن الموظفين الحكوميين يهرعون لإدارة الأزمات اليومية، وينشغلون بكيفية ظهور أعمالهم وأفعالهم فى الأخبار التليفزيونية المسائية، وأن يصبحوا المذيعين لسياسة، قد صنعت بالفعل خارج إطار الحكومة.

وأخيراً فإن وضع الحكومات القومية يتزحزح من القمة فى الترتيبات الدولية والاتفاقيات والوكالات، وهذا الاتجاه يقلل من قدرة الحكومة القومية على الرقابة والتمييز؛ إذ إنها لا تستطيع التصرف دون استشارة شركائها وأحياناً (كما فى ضبط التسليح) وأعدائها أيضاً. وبشكل ملح فإن هذا لا يفترض بالضرورة، وحتى أحياناً ضياع أو فقدان السيادة؛ فالسيادة لم تكن أبداً ادعاءً مطلقاً؛ لأنه يرتبط بإدعاءات أخرى، حيث إن تنسيق وائتلاف السيادة هو الطريق الوحيد لكل شريك لممارسة سيادته، حتى بالنسبة للأجهزة المركزية التى أنشئت بواسطة ميثاق الأمم المتحدة، فإنها تناولت مهامها بشكل جزئى، دون إعلان لشكل الوصاية.

والدروس المثمرة للأمم المتحدة - عبر نصف قرن تقريباً - وجدت فى أجزائها وفى أقسامها الوظيفية التى تفى بالحاجات المحسوسة والتكنولوجيات المتميزة، وبعض من هذا يوجد فى ميادين التنافس والصراع السياسى الحاد (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

ومواثيق حقوق الإنسان، والضغط المتواصل على جنوب أفريقيا لإنهاء التفرقة العنصرية). ولكن معظم الإنجازات المشرفة في التعاون الدولي تبين أين يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تجعل هناك مباريات يمكن الفوز بها، وتقيد رغبة القيادات السياسية في تسجيل نقاط جدلية، بدلاً من تقرير أن يفعلوا سويماً ما يمكن القليل فقط سويماً.

وفي تقويم سجل التعاون الدولي منذ ١٩٤٥، فإنه من الأفضل ألا يقتصر قياسنا على ما قال مصممو النظام العالمي، بأنهم يريدون تشييده، ولكن نقيس كذلك المؤسسات التي أقاموها بالفعل، واللجان المكونة من الموظفين الرسميين في الحكومة، ومساعدتهم، والقادرين في الواقع على أن يفعلوا ما يقولون.

وخلال الجيل الطويل منذ أن ظهرت الأمم المتحدة، فإننا نبني السلام في أجزاء، تتكون من أشكال قياسات أدائية؛ لأن معظمها صممت لتغلف بالتقنيات المتطورة والتميزة، وحيث تعمل. كما سنرى في الفصل القادم أن نجاحهم استند بشدة إلى التقنيات المعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات)، ومن الصعب تصور قيامها على فلسفة هؤلاء الذين كانوا حاضرين عند النشأة.

لقد كان فرانكلين روزفلت، الذي انشغل بالتخطيط لعالم ما بعد الحرب - وكأنه يقود مجهوداً حريئاً عالمياً - متيقظاً للتعليق الحاد الذي قاله جون مينارد كينز بأن فشل المحاولة الأولى في هذا القرن لإقامة نظام دولي في فرنسا، كان بسبب نقص الأفكار الملموسة؛ نتيجة تشربها طبيعة الوصايا الإلهية، والتي أطلقها وودرو ويلسون من البيت الأبيض، وهذا هو سبب تطوير روزفلت لمبدأ (والذي مارسه، ولكنه كان حريصاً على عدم الوعظ به) من أن النموذج الأمثل للسلام يجب أن يوضع ككيان واحد على مدار فترة من الوقت، بعيداً عن أجزاءه الرئيسية. وشعر روزفلت أنه كثير جداً أن يبني السلام كله في الحال بضرية دبلوماسية منفردة لما يمكن أن يحدثه ذلك من تدمير، كالذي صنعتة الحرب العالمية الثانية في العالم.

وفى السنوات المبكرة لما بعد الحرب، كان التخطيط لعالم جديد يتم بشكل جزئى وصولاً إلى كل ركن متخصص فى الحكومات المتعاونة. أما ديناميكية المتخصصين المتحمسين فسوف تستخدم، للإمداد بقوة حافزة لبناء السلام، والذي سيأخذ فى الغالب شكل المنظمات الدولية، فيما يتصل بالأغراض الخاصة والوظائف الفنية والسياسية المحضة.

كذلك هناك الاستراتيجية الموازية التى تبناها جان مونييه، والذي أراد بحق ولايات متحدة أوروبية، ولكن على أن نبدأ بما أصبح يسمى بالمجتمع الأوروبى، وعلى أن تكون الخطوة الأولى وظيفية صارمة، وهى سلطة أوروبية للفحم والصلب.

حتى المؤسسات المركزية التى أسست بواسطة الأمم المتحدة، فإنها هى الأخرى تناولت مهامها بشكل جزئى، ولم يعلن مجلس الوصاية استقلال كل المستعمرات فى تاريخ محدد، كما أن أعضائه وموظفيه دفعوا السلطات الاستعمارية المتضائلة إلى التكيف مع عملية تصفية الاستعمار، وبادرت القوى الاستعمارية التى رُوِّعت من خلال حركات التحرر والاستقلال فى المستعمرات إلى تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج الصارمة بأساليب مختلفة فى أوقات متفاوتة؛ لإقرار سياسة تقرير المصير، لأكثر من المليار نسمة الذين تم الاتفاق بينهم، عندما وقعوا ميثاق الأمم المتحدة.

وحيثما أنتجت هذه التنظيمات السياسية السريعة عنفاً كما هو الحال فى كشمير، والكونغو وقبرص، والشرق الأوسط، فإن منتدى الصفوة رشح لحفظ السلام العام (مجلس الأمن)، أكثر من القيام بعمليات حفظ السلام. والجانب المضئ المثير، هو أن المخططين الأوائل للميثاق كانوا منشغلين بالحيلولة دون وقوع نموذج العدوان الهتلرى، لدرجة أنهم فشلوا فى القيام بعمليات حفظ السلام التى تلتزم بها الأمم المتحدة، فالجنرالات يُوبخون أحياناً بسبب التخطيط لخوض حرب سابقة، يحث صانعو السلام على محاولة الحيلولة دون حدوثها.

إن الأمم المتحدة الجهاز الأكثر عالمية وجمعيتها العامة، كان ينظر إليها على أساس أنها آلية أو جهاز تسجيلي للقرارات القومية المشتركة مع بعض السلطة الكامنة لزيادة العوائد، وعلى المستوى النظري. . فإنها لا تصنع القرارات، ولكنها تصنع فقط توصيات لأعضائها، كما ذهبت إلى مدى أبعد من ذلك؛ بحيث أصبحت منتدى للجدل والنقاش الأيديولوجي، وتدعم كل الأفعال التي يتم التوصل إليها بالشرعية، بما في ذلك نشأة إسرائيل واستقلال المستعمرات الإيطالية، والاتجاه الجديد نحو ضبط وتنظيم السكان، وإدانة مؤثرة فعالة للتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، ومعاهدات حول قانون القضاء الخارجي والتشاور حول التغيرات البيئية، ونظام التنبؤ بمناخ الكون، والتغيير في التعريف السياسي للصين، وقوة طوارئ في الشرق الأوسط، وأول عملية لحفظ السلام والوحيدة التي خضعت للجمعية العامة بدلاً من مجلس الأمن.

كما أصبحت الجمعية العامة أيضاً منتدى للمناقشات العاصفة، التي تعكس كلاً من الانقسام العميق وأحياناً الاتفاق المدهش للرأي العام على المستوى الإنساني، وكانت مسرحاً لحوار عاصف حول العدالة (مناظرات السبعينيات حول نظام اقتصادي عالمي جديد). ومن المفيد إطلاق العنان للقوانين الموجهة للأعمال عابرة القومية، فهي تعقد مؤتمراً مستمراً ودائماً لقضايا نزع السلاح، والتي كانت غير فعالة، طالما أن القوى العظمى تعتقد أن سباق التسلح النووي والتسويق العالمي للأسلحة التقليدية، كان بمعزل عن مصالحهم المتبادلة. وتبنت الجمعية العامة أيضاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨، والذي دمج بإبداع بين الحقوق السياسية (التي تركز على أمن الشخص) والحقوق الاجتماعية والاقتصادية (التي تركز على مواجهة الحاجات الأساسية للإنسان).

كما أنتجت الجمعية العامة عديداً من المؤتمرات الدولية المتتالية، بدءاً بمؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢، والذي تناول قضايا كالسكان والبيئة والإنسان والغذاء ووضع المرأة، والإسكان، والمياه، والصحراء، ثم أتبع بمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية، ثم الدعوة إلى اجتماع ضخم في ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو؛ من أجل

البيئة والتنمية (والذى سيأتى فى الفصل العاشر)، وتعتبر كل هذه الاجتماعات بمثابة برنامج عمل، تم تبنيه حتى قبل أن تغادر الوفود إلى المطار، ونظر إليها عموماً على أنها جهود ناجحة لدفع الموضوعات الكونية ذات الأهمية إلى مائدة عمل الحكومات الوطنية أو القومية، وأعطتها أهمية أكبر، بعد أن كانت مهملة من قبل الحكومات الوطنية والوكالات الدولية؛ ربما لأنها كانت شديدة الحساسية من الناحية الثقافية والسياسية، أو لأنها مجرد مهمة، ولكنها لم تكن ملحة بالدرجة الكافية لأن تسترعى انتباه القيادات السياسية.

وقد كان من السهل - بطبيعة الحال - التوصل إلى اتفاقات دولية فى الصراعات غير السياسية نسبياً؛ حيث تقوم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بعملها. إن التقدم فى أحد مجالات النشاط هنا لا يحتاج إلى الاعتماد على التقدم المتزامن فى الآخر. والسبب القهرى لإنشاء مثل هذه الهيئات الدولية المتخصصة (التي أضافت قسماً آخر إلى النموذج التعددى)، هو التقدم العلمى والتكنولوجى. وحينما حقق العلماء إنجازاً فيما يمكن أن يفعله الناس لأناس آخرين، اتضح فجأة أن تلك القوى الجديدة غير متحضرة، ولا تستخدم الأغراض الإنسانية التي جلبتها المعرفة الجديدة من سياقها لخدمة الإنسانية.

وهكذا فإن كل اكتشاف علمى أو تكنولوجى أو ابتكار بدأ أنه يتطلب اختراع ترتيبات جديدة للحصول عليه ورقابته. وكان الإدراك بالنسبة لمؤسسات الأعمال فى هذا الوقت، هو أن الحاجة أم الاختراع، ولكن فى ميدان التعاون الدولى بدأ ذلك الإدراك معكوساً، فالمخترعات التكنولوجية هى أم الحاجة.

وتوجد الآن قائمة بالوظائف التي تنمو سريعاً، والتي ينطبق عليها فقط اسم المنظمات الدولية أو النظم التي تستطيع أن تؤدى، كما أن عديداً من أجزاء السلام هذه تعمل أكثر أو أقل من الطريقة التي يفترض أن تعمل بها، وحيثما يحدث ذلك فإن دم الحكومة الوطنية يصبح أكثر خفة، ومن ثم يصبح من الجدير التساؤل: ما الذى يعمل بالفعل؟ ولماذا؟